

1. سياسات ونظام تسيير المخاطر البنكية:

من مهمة البنوك إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطها وعلى العموم هناك ثلاث سياسات تستخدمها البنوك في التعامل مع الخطر، منها: تجنبه، التحكم فيه أو نقله. كما أن إدارة المخاطر مثلها مثل باقي الإدارات فهي لا تستطيع العمل في عزلة بل تحتاج إلى نظام متكامل يضم العناصر الرئيسية من أجل القدرة على أداء مهامها.

1- سياسات تسيير المخاطر لدى البنك:

لا بد من تحديد مستوى المخاطر بحيث لا يعرض البنك نفسه لمخاطر عالية تهدف إلى تحقيق أرباح استثنائية بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظاً وثباتاً من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق عليها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة تسيير المخاطر، ويجب على هذه اللجنة في البنك إعداد تقارير دورية على مستويات التعرض للمخاطر وأساليب ضبطها ومدى انحراف هذه القيم عن القيم المرجعية الموجودة وأسباب الاختلاف في حالة وجوده وهناك على العموم ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع الخطر، فيما يلي شرحها باختصار:

1-1 تجنب الخطر: يرفض البنك أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في مجال معين وتفضيل مجال آخر أقل خطورة، ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه يفوت الفرصة على البنك بتقديم خدمات جديدة، ولهذا يعد هذا الأسلوب غير مناسب للتعامل مع كثير من الأخطار.

2-1 التحكم في الخطر: يقصد بالتحكم في المخاطرة أن تقلل بأدنى التكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل أساليب تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة لتقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر، ومجهودات الرقابة والتحكم، مثلاً تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

3-1 نقل الخطر: إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل الخطر من بنك لا يرغب في تحملها، إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداداً لتحملها مقابل ثمن (قسط التأمين).

بالإضافة إلى العناصر الثلاثة السابقة يمكن إضافة العنصرين التاليين:

❖ **اقتسام الخطر:** والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها بمعنى الجمع بين النقل والتحكم.

❖ **التحوط:** والذي يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل الخطر مع التضحية بإمكانية الربح.

2 نظام تسيير المخاطر البنكية :

تعتبر عملية تسيير المخاطر عملية شاملة، تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة، وتجدر الإشارة إلى أن تسيير المخاطر في البنك تعتمد على طبيعة أنشطة وحجم ودرجة تطوره ونظام تسيير المخاطر الذي يكون قياساً تتبناه جميع البنوك، ويحتوي هذا النظام الشامل على:

1-2 تهيئة بيئة مناسبة لإجراءات سليمة لتسيير المخاطر: يعتبر مجلس الإدارة هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات و الاستراتيجيات الخاصة بتسيير المخاطر، ويجب أن تبلغ هذه الأهداف العامة إلى كل أقسام البنك، والتأكد أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها مراقبتها والسيطرة عليها، كما يجب عليه الاطلاع بصورة منتظمة عن المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك و مراجعة موقفها من خلال التقارير، كذلك البنوك يجب أن تعين

بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بتسيير المخاطر وأيضا الفصل بين واجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جانب ومهام السيطرة عليها من جانب آخر.

2-2 الإبقاء على الآلية المناسبة لتسيير المخاطر ورصدها ودرء أثارها: يجب أن يكون للبنك نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتحديدها والسيطرة عليها والخطوات التي يجب اتخاذها لهذا الغرض تتمثل في: إيجاد معايير تصنيف ومراجعة المخاطر، وجود تقارير نمطية حول المخاطر التي تتعرض لها البنوك، أساليب تقديم الجدارة المالية لتقييم المخاطر، معايير الرقابة البنكية، خطط الطوارئ تنفذ في ظروف مختلفة.

3-2 توفير وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية: يجب أن تتوفر البنوك على وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات وتشمل نظام المراقبة الداخلية عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم المعلومات، ووجود سياسات وإجراءات يتم التقيد بها بانتظام تتمثل في إجراءات المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط البنكي وإصدار تقارير دورية منتظمة ومن جهة مستقلة بغرض تحديد مواطن الضعف، والعنصر المهم في الرقابة الداخلية هو التأكد من أن مهام قياس المخاطر ورصدها وضبطها مفصولة الواحدة عن الأخرى، بالإضافة إلى وجود نظام حوافز ومحاسبة يشجع الموظفين عن التقليل من الدخول في المخاطر، ونظام الحوافز الكفاء هو الذي يقيد صلاحيات اتخاذ القرار في حدود مقبولة ويشجع متخذي القرار على تسيير المخاطر بطريقة تتماشى مع أهداف البنك وتطلعاته.

II. تسيير مخاطر القروض ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

تشكل محفظة البنك من محفظة القروض التي تشمل كافة القروض التي يقدمها البنك لعملائه، ومحفظة الأوراق المالية التي تشمل كافة الأوراق المالية التي استثمار البنك فيها جزء من موارده المالية ويسعى البنك دوماً إلى تعظيم عائد محفظة مع تحمل الأخطار، ومن المعروف أن الأخطار لصيقة بمجال الأعمال عموماً ولا يمكن إلغاؤها ولكن يجب الاحتراز منها والتعايش معها من خلال حسن تسييرها.

1 تسيير مخاطر القروض :

يعتبر تسيير مخاطر القروض النواة الأساسية لتسيير مخاطر البنوك، على اعتبار أن نشاط الإقراض هو النشاط الرئيسي للبنوك وأغلبية المخاطر تتوقف عليه، فالبنك بعد تقديمه للقروض يقوم بالتسيير الوقائي للمخاطر عن طريق تحليلها ومتابعة استخدامها من قبل العميل للتأكد من قدرته من التسديد في موعد الاستحقاق، إلا أنه رغم المتابعة الجيدة لهذه القروض قد يقع في مخاطر فيجد البنك نفسه أمام حالة التسيير العلاجي لهذه القروض.

1-1 التسيير الوقائي لمخاطر القروض: يتمثل في كل الإجراءات والسياسات التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض، فبالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها عند منحه القرض فهو يأخذ دائماً الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها ومن هذه الاحتياطات نذكر:

1-1-1 الاستعلام البنكي: يعرف الاستعلام البنكي على أنه الجهد المنظم والمتصل وفق ضوابط مستقرة ومفاهيم محددة وأساليب متنوعة بهدف إمداد صانع القرار الائتماني (البنك) من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ولقد اكتسب الاستعلام البنكي أهمية كبيرة لما له دور في جمع وتحليل المعلومات ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات الائتمانية نذكر ما يلي:

أ/ المعلومات التي ترد من العميل: يمكن الحصول على معلومات هامة جراء المقابلة الشخصية للعميل إذ يتعين التركيز على الغرض من القرض، آجال القرض، برامج التسديد، نوع الضمانات الممنوحة، طبيعة نشاط العميل... الخ من أجل تحديد نقاط القوة وضعف المقترض.

ب/ مصادر داخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان، خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق له التعامل مع البنك وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من الحسابات البنكية للعميل، الوضعية المالية، الشيكات المسحوبة عليه...

ج/ مصادر خارجية للمعلومات: تتمثل هذه المصادر في البنك المركزي حيث يقوم بتجميع البيانات التي ترد له من البنوك عن القروض التي تمنحها للمتعاملين معها يقوم بتجميعها واستخراج المديونية الإجمالية لكل متعامل على حدى وموافاة البنوك بهذه المعلومات إضافة إلى البنوك التجارية التي تقوم بتبادل تجاربها ومعلوماتها عن العملاء مع البنوك الأخرى .

1-1-2 الرقابة على القروض: تعرف الرقابة على القروض على أنها جاهزية الإدارة المسبقة لمخاطر القروض قبل حدوث مشاكل كبيرة، وتنقسم إلى رقابة داخلية تتم بواسطة هيئات متخصصة تهدف إلى التأكد من احترام إجراءات التسيير ومطابقتها للقوانين الداخلية و الأعراف المهنية، متابعة مردودية عمليات القروض... الخ، بالإضافة إلى الرقابة الخارجية تتم من طرف اللجنة المصرفية التي تسهر على احترام الأحكام القانونية والتطبيقية المتعلقة بممارسة الأنشطة البنكية، مراقبة نسب الاحتراس، كما لها أن تأمر باجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات .

1-1-3 توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبير أو مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد ولا يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده .

1-1-4 التعامل مع عدة متعاملين وتوزيع القروض بين المشاريع: يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين، وعلى مشاريع مختلفة، ومن المبادئ التي ينبغى إتباعها في توزيع القروض بين المشاريع فالبنك حينما يمنح القرض لمشروع مالي يواجه حالة موسمية أو مؤقتة، فحينما يحين موعد سداده ويسدد فعلا، يوجه ذلك المبلغ إلى تمويل أنشطة أخرى ذو طبيعة مغايرة وتوقيت تمويلي مختلف لكي ينوع في نشاطه في توظيف الأموال، الأمر الذي يقلل من المخاطر التي يواجهها.

1-1-5 عدم التوسع في منح القروض: يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، وذلك يمرعاة إمكانياته المادية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله (مدة القرض).

1-1-6 تحرير اتفاق شرطي مع المقترض: يمكن للبنك التحكم في المخاطر من خلال تحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود على التصرفات المستقبلية للعميل، إذ يشترط عليه ضرورة الحصول على موافقة البنك في حالة طلب قروض أخرى أو تنفيذ خطة استثمارية جديدة ... الخ وفي حالة مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق له حق إلزامه سداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة.

1-1-7 المؤونات: لحماية البنك نفسه من خطر القرض يقوم البنك من الناحية المحاسبية بتكوين مؤونات للديون المشكوك في تحصيلها، يسجل فيها القروض التي تكون مدة التأخر في تسديدها 3 أشهر، وقروض المؤسسات الموجودة في حالة تسوية قضائية أو محل نزاع .

1-1-8 الضمانات وتأمين القروض: تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك للتحقق من سلامة القرض وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات

غير المتوقعة كعدم قدرتهم على السداد، وتصنف الضمانات إلى صنفين: الضمانات الشخصية، والضمانات الحقيقية، وتنقسم الضمانات الشخصية بدورها إلى نوعين:

الكفالة والضمان الاحتياطي، أما الضمانات الحقيقية فتتمثل في الرهن الحيازي والرهن العقاري .

أما بالنسبة لتأمين القروض فهو يعتبر أداة مالية للتحوط، إذ أنه يقوم بتوفير الحماية الملائمة حتى يتمكن البنك من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الحظر، إذ يعرف بأنه اتحاد المقترضين ومؤسسات أخرى مثل: البنوك وشركات التأمين الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة بتأسيس شركات وصناديق تأمين تبادلي تعاوني يكون كل طرف فيها شريكا ومؤمنا له في آن واحد وكذلك فهو أحد أشكال التغطية الائتمانية.

1-1-9 التوريق: يعرف على أنه تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مقترضين آخرين، حيث يستخدم البنك حصيلة البيع في إعادة الإقراض في وجوه أكثر ربحية. كما تمثل عملية التوريق إحدى صور الاستثمار خارج الميزانية، فلو كان لدى البنك دين مشكوك في تحصيله فإنه سيكون مضطرا إلى تكوين مخصص له في الميزانية، وهنا يكون من الأفضل له توريق هذا الدين .

1-2-2 التسيير العلاجي لمخاطر القروض: إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث وهو عدم السداد وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف العميل، حيث يقوم البنك باستخدام أساليب مختلفة لاسترجاع مستحقاته، وتتم هذه العملية من قبل مصالح التحصيل في البنك.

1-2-1-1 تعريف سياسة التحصيل: يقصد بها تلك الوسائل التي يلجأ إليها البنك لتحصيل ديونه من العملاء، كالاتصال بالعميل وتذكيره بموعد استحقاق الدين أو استخدام مؤسسة متخصصة لتحصيل الديون، اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء.

1-2-2-2 أهداف سياسة التحصيل: تهدف سياسة التحصيل لتحقيق ما يلي :

- **هدف الاسترجاع:** استرجاع مستحقات البنك عن طريق إتباع إجراءات قضائية أو ودية.
- **المحافظة على العلاقات التجارية مع الزبائن:** وذلك بالمحافظة على العلاقات التجارية الحسنة مع الزبائن الذين يعانون من مشاكل عدم الدفع لأن الزبون العاجز حاليا يمكن أن يكون زبون جيد.
- **تغطية الأخطار المتولدة عن عمل البنك:** ويفسر ذلك عن طريق وضع سياسة حذرة لتكوين المؤونات من المستحقات.
- **المساهمة في تعديل استر لئجيات توزيع القروض:** وذلك بعد قيامها بتحليل حول الأسباب التي أدت إلى عجز الزبائن وعدم قدرتهم على الدفع وعدم فعالية وكفاءة أداة التحصيل وتقييم الاقتراحات اللازمة للتحصيل.

1-2-3 معالجة القروض المتعثرة: قد يكون تكرار التأخر في السداد مؤشرا على عدم رغبة العميل أو عدم قدرته على السداد، وفي حالة رغبة العميل المماثلة فينبغي الاتصال به لإقناعه بالسداد، بل واتخاذ إجراءات متشددة إذا اقتضى الأمر، أما إذا كان التأخير راجعا إلى عدم قدرة العميل على السداد فإن الأمر يحتاج إلى قدر من الحكمة والرؤية لمعالجة الأمور. ولمعالجة القروض المتعثرة يتبع البنك الخطوات التالية:

أ- تحديد القروض المتعثرة .

ب- تحديد المركز المالي والنقدي للعميل: فطلب القوائم المالية تساعد في الوقوف على أسباب العسر المالي الذي يواجهه، أما الميزانية التقديرية النقدية تعطيه صورة عن طبيعة ونمط التدفقات النقدية للمرة المقبلة. ويمكن تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى ما يلي:

- **حالات يمكن معالجتها:** كقيام البنك بتقديم بعض المقترحات للخروج من الأزمة كتقديم ق روض أو تأخير السداد.
- **حالات ميؤوس منها:** تتمثل في بيع الأصول المرهونة وقد يصل الأمر إلى إعلان الإفلاس .

2- تسيير مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

إن الغاية من الاستثمار في الأوراق المالية هو تحقيق عائد مرتفع، وإذا ما قورنت بالقروض فهي أقل سيولة منها، وتتألف محفظة الأوراق المالية من أوراق مالية حكومية وأوراق مالية غير حكومية، ويرتبط تسيير المحفظة المالية بتسيير عمليات الاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس مال من خلال عمليات البيع والشراء، بغرض الوصول إلى عائد معين يتناسب مع درجة المخاطرة المصاحبة له، ولذلك على المستثمر التحكم في هذه المخاطر ومحاولة تسييرها.

1-2 تعريف مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية: تعرف على أنها عبارة عن درجة الانحراف والبعد عن العائد، أي أنه عبارة عن دالة لتقلب العوائد المتوقعة من جراء توظيف موارد مالية في محفظة استثمارية معينة.

2 - 2خطوات تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك: يختلف تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك باختلاف حجم البنك والموقع وظروف البنك وطلبات القروض وأسلوب الإدارة ... الخ، وبالتالي تختلف خطوات تسيير محفظة البنك من بنك لآخر ولا يوجد نمط موحد للخطوات التي ينبغي على كل بنك إتباعها بنفس الترتيب، وهذا يعود إلى طبيعة أن هذه الخطوات متداخلة ومتشابكة مع بعضه البعض، ورغم ذلك فإن هناك عدد من الخطوات التي يجب إتباعها في تسيير محفظة الأوراق في البنوك والتي يوضحها الشكل:

خطوات تسيير محفظة الأوراق في البنوك



1-2-2 تحديد أهداف تكوين وتسيير محفظة الأوراق المالية: إن الهدف الرئيسي من تملك البنوك لمحافظ الأوراق المالية هو تحقيق السيولة والدخل بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في: تدنية المخاطر عن حدها الأدنى، تدعيم موقف البنك أمام

المستثمرين وحملة الأسهم، تنمية المحفظة أي تضخيم قيمتها السوقية...الخ، يتضح أن أهداف تسيير محفظة متعددة فقد يكون الهدف مزيج أو بعض كل الأهداف.

2-2-2 التحليل والتنبؤ بظروف البيئة الخارجية: تتأثر سياسات تكوين محفظة الأوراق المالية بشكل كبير بظروف البيئة الخارجية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن إجراء تنبؤات دقيقة على البيئة الخارجية، لأن تلك التنبؤات تخضع لظروف عدم التأكد إلا أنه يمكن استخدام هذه التنبؤات كمؤشرات تساعد على اتخاذ القرار الرشيد لتسيير المحفظة ويعتمد على نوعين من التحليل، التحليل الأساسي والتحليل الفني.

3-2-2 تحليل الظروف الداخلية للبنك: يقوم رجال البنوك بتحديد سياسات تتناسب مع طبيعة وظروف أعمال البنوك ونوعية مواردها وخبرة إدارتها في توظيف الأموال، وعادة ما يأخذ مدير المحفظة مجموعة من العوامل البنكية التي تؤثر في هذا النشاط في مقدمتها ما يلي: حصر البدائل الاستثمارية المتاحة التي تسمح للقوانين أن يستثمر فيها البنك، تقييم نوعية الموارد المتاحة التي تختلف من حيث نوعها داخلية وخارجية، وأجال استحقاقها، وحقوق الملكية باعتبارها الضامن الأساسي في مواجهة المخاطر غير العادية ...

4-2-2 وضع سياسات تسيير محفظة الأوراق المالية: في العديد من الدول تقوم هيئات الرقابة على البنوك بإلزام البنوك باعتماد سياسات الاستثمار المكتوبة، إذ تعتبر الأساس الذي تركز عليه الخطط و الاستراتيجيات، وتزود مجلس إدارة البنك بالرقابة الكافية من أجل الإشراف وقياس الإنجاز في محفظة الأوراق المالية، وتنقسم سياسات الاستثمار إلى الآتي:

أ سياسة المخاطرة أو الهجومية: وهي السياسة التي تدفع البنك إلى تكوين محفظة من استثمارات عالية المخاطر وأكثر عائدا بطبيعة الحال يطلق عليها محفظة هجومية ويتبناها مدير المحافظ الذين لا يركزون أهدافهم على توزيع الأرباح والفوائد وإنما جني أرباح رأسمالية يحققونها بفعل التقلبات التي تحدث في الأسعار السوقية لأدوات الاستثمار التي تتكون منها المحفظة.

ب السياسة المتحفظة أو الدفاعية: تقوم على سياسة متحفظة تدفع البنك التي تكوين استثمارات منخفضة المخاطر ويطلق عليها محفظة دفاعية، وهي سياسة يتبناها مدير المحافظ المتحفظون جدا اتجاه عنصر المخاطرة، وبذلك يعطون الأولوية المطلقة لعنصر الأمان على حساب عنصر العائد، يركزون اهتمامهم على أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت .

ت السياسة المتوازنة (الهجومية الدفاعية): تعتبر وسيط بين النمطين السابقين ويتبناها غالبا مدرو المحافظ الذين يراعون تحقيق استقرار، نسبي في محافظهم يؤمن لهم جني عوائد معقولة، يقبلون مستويات معقولة من المخاطر، وبذلك يوزعون رأس المال المحفظة أدوات استثمارية متنوعة، بكيفية تحقق للمحفظة حد أممي من الدخل الثابت، مع ترك الفرصة أيضا لجني أرباح رأسمالية إذا سمحت الفرصة ذلك وبالتالي فهي تضم أدوات استثمارية قصيرة الأجل تتصف بالتحول السريع إلى سيولة، إلى جانب أدوات طويلة الأجل للبحث عن التدفقات الرتيبة للعوائد وهذه السياسة تعد الأفضل.

5-2-2 التنفيذ والمتابعة والتقييم: يقصد بالتنفيذ القيام بعمليات الشراء والبيع الفعلي لمحتويات المحفظة على ضوء سياسات واستراتيجيات تسيير محفظة الأوراق المالية وعلى الإدارة العليا بالبنك التأكد من إعطاء المسؤولين عن تسيير المحفظة التفويض المناسب والمرونة الكافية حتى يستطيعوا اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بالسرعة اللازمة وفي الوقت المناسب، أما الإدارة العليا فتقوم بعملية المتابعة وتقييم الأداء ومدى تكوين المحفظة على أساس المزج بين العائد والمخاطرة هو أيضا جانب رئيسي في التقييم وتوجد أربع نماذج أساسية وتتمثل في النموذج البسيط، نموذج شارب، نموذج ج ونسن، نموذج ترينور.

III. تسير مخاطر السيولة ومخاطر السوق

يسعى البنك إلى تحقيق الأرباح من خلال الأنشطة البنكية، فتحسن العوائد يتطلب المزيد من الاستثمار في الأصول طويلة الأجل بسبب ارتفاع مردوديتها، لكن هذا التوجه يزيد من مخاطر السيولة أو لعكس في حالة الاحتفاظ بقدر من السيولة، تكلفة الفرصة البديلة، من جهة أخرى استثمارات البنك قد تتأثر بتغير أسعار الفائدة في السوق، تذبذبات أسعار العملات... الخ، من كل هذا يتبين كل العمليات البنكية محفوفة بالعديد من المخاطر التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات مسبقة من أجل مواجهتها وهذا ما سوف نتطرق إليه.

1- تسير مخاطر السيولة:

يعتبر موضوع تسير السيولة من الموضوعات المهمة في البنوك، فالاحتفاظ بكميات كبيرة منها يعطي مؤشرا سلبيا على مدى قدرة البنك على استثمار الفائض لديه، كما أن عدم توفره على السيولة يفقده فرص بديلة ويؤثر على سمعته. لذا أنشئ مصطلح جديد أطلق عليه مخاطر السيولة، ونتيجة لهذه المخاطر نشأ مصطلح آخر سمي تسير مخاطر السيولة.

1-1 تعريف السيولة: تعرف السيولة في البنوك على أنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.

2-1 مكونات السيولة: يمكن تقسيم إدارة سيولة البنك إلى فرعين رئيسيين:-

1-2-1 الاحتياطات الأولية: وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك دون تحقيق عوائد منها، وتمثل في النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق، الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، الصكوك تحت التحصيل.

وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى احتياطات قانونية يفرضها البنك المركزي على البنوك واحتياطات عامة توظف في أنشطة استثمارية واقراضية متعددة على مستوى بنك واحد.

2-2-1 الاحتياطات الثانوية: عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل، وغالبا ما تشمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن الاحتياطات القانونية حيث يلزم البنك المركزي البنوك بشراء سندات حكومية من أجل تمويل العجز في الميزانية.

3-1 أساليب معالجة العجز أو الفائض النقدي: قد يتعرض البنك إلى عجز نقدي يضيف زيادة المطلوبات عن الموجودات أو العكس فائض نقدي، لذلك يصبح من الضروري وضع إجراءات محددة من طرف البنك يتخذها في كلتا الحالتين من أهم الطرق نذكر:

- الإقراض أو الاقتراض من البنوك الأخرى حالة العجز النقدي المؤقت الذي قد يستمر ساعات يرسل البنك في طلب نقدية من البنوك المجاورة دون فوائد باعتباره نوع من التعاون، إذا استمر العجز قد يلجأ إلى الاقتراض والعكس.
- الاقتراض من البنك المركزي من أجل تغطية العجز المؤقت أو المستمر لفترة طويلة نسبيا كمواجهة الاحتياجات الموسمية، مواجهة الطوارئ.
- تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض يقوم البنك بمواجهة العجز عن طريق تصفية محفظة القروض وذلك ببيع جزء منها إلى طرف آخر، هذا قد يعرضه لخسائر رأسمالية أما في حالة وجود فائض فإنه يستخدم في تمويل قرض جديد.

• بيع أو (شراء) الأوراق المالية حيث يحتفظ البنك بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيلة، يضطر إلى بيع جزء من هذه الأوراق من أجل الوفاء بالتزامات ومواجهة طلبات العملاء كما تسير مخاطر السيولة في البنوك من خلال :
تسيير الأصول والخصوم، التوريق، مبادلة الأصول:

– **تسيير الأصول والخصوم:** عند وقوع البنك في حالة إفسار في السيولة فأمامه أسلوبان: التصرف في الأصول ويكون ذلك بالاحتفاظ بالأصول الذي يمكن تحويلها إلى نقدية وهذا ما يسمى إدارة الأصول، وإما يقترض من مصادر أخرى لتغطية الحاجة إلى السيولة وهذا ما يسمى بإدارة الخصوم، وبهذا يمكن تعريف " إدارة الأصول والخصوم " على أنها "فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظه أصول البنك، وأفضل مزيج لمحفظه الخصوم.

– **التوريق:** يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وفي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية، بمعنى آخر التوريق هو تحصيل موارد عن طريق طرح أسهم أو سندات مباشرة.

– **مبادلة الأصول:** يقصد بعقد مبادلة الأصول عملية تتم بين طرف لديه أصول ذات عوائد ثابتة وبين طرف لديه أصول ذات عوائد متغيرة، ويقضي الاتفاق بمبادلة العوائد لفترة محددة بحيث يهدف صاحب الأصول ذات العوائد المتغيرة إلى تقليل مخاطر التقلبات في العائد، ويهدف صاحب الأصول ذات العوائد الثابتة إلى زيادة أرباحه لأن مخاطره قد ازدادت

2- تسيير مخاطر السوق:

ترتبط مخاطر السوق بشكل عام بتقلبات الأسعار الناتجة عن التغيرات في السوق فهي تشمل مخاطر تقلبات أسعار الصرف أو أسعار الفائدة، ويعتبر خطر سعر الصرف من حيث الأهمية الأكبر بعد خطر سعر الفائدة ومعظم الأدوات التحوطية المستخدمة للتعامل مع مخاطر الصرف يمكن استخدامها مع مخاطر سعر الفائدة، والعكس وسنتطرق إليهما فيما يلي:

1-2 **تسيير مخاطر سعر الصرف:** ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك بما في ذلك العمليات القياسية داخل وخارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، عند تقييم تعرض بنك ما لمخاطرة العملة وكفاية تقنياته لتسيير المخاطر يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة والمحدد الرئيسي لتسيير مخاطر العملة هو السياسات التي تضع قيوداً على التعرض لمخاطرة العملة والتي يجب أن يعاد تقييمها بصورة منتظمة، ومن أهم الأدوات التحوطية المستعملة في تسيير مخاطر سعر الصرف ما يلي :

1-1-2. الخيارات على العملات (خيارات الصرف): تنقسم خيارات العملات إلى قسمين:

أ عقود خيارات الشراء على أسعار الصرف: تعطي هذه العقود الحق لحاملها أن يشتري عدد من وحدات عملة ما، على أساس سعر التنفيذ المحدد في العقد وبالتأكيد لن يعتمد مشتري العقد إلى تنفيذه إلا إذا كان سعر صرف العملة في السوق الحاضر يفوق سعر التنفيذ (سعر الصرف المتفق عليه في العقد)، أما إذا حدث العكس يلجأ إلى شراء العملة المطلوبة من السوق الحاضر بالسعر الأقل بمعنى لا يمكن أن يكون للعقد قيم سالبة.

ب عقود خيارات بيع على أسعار الصرف: هذه العقود تعطي الحق لمشتري العقد في أن يبيع عدد من وحدات عملة أجنبية إلى المحرر، بسعر التنفيذ المحدد في العقد، وبالتالي لن يقوم مشتري العقد إلا إذا كان سعر صرف العملة الأجنبية في السوق الحاضر أقل من سعر التنفيذ، أما إذا كان السعرين متساويين أو كان سعر التنفيذ أقل من سعر الصرف في السوق الحاضر، فلن يسعى مشتري العقد إلى تنفيذه وبذلك تكون قيمة العقد مساوية للصفر.

2-1-2 مستقبلات ومبادلات العملات: بالإضافة إلى خيارات العملات والتي تستخدم على نطاق واسع للتحوط ضد مخاطر العملات نجد أنواع أخرى من المشتقات المالية تحقق نفس الغرض، منها عقود مستقبلات الصرف وكذا مبادلة العملات. **أ مستقبلات أسعار الصرف:** يعتبر الهدف الأساسي من التعامل في عقود آجلة للعملة هو الحماية من خطر تقلب أسعار صرف العملة، وليس تعظيم الربح بالمضاربة فيها.

ب مبادلات العملات: يمكن من خلال عقود المقايضة التحوط ضد مخاطر تغير أسعار الصرف، حيث يمكن مثلا لشركة أمريكية باعت بضائع بالأجل إلى عميل ياباني لمدة خمس سنوات أن تتبادل التدفقات النقدية بالين مع شركة يابانية باعت بالأجل إلى عميل أمريكي، فتأخذ الشركة الأمريكية مدفوعات الدولار وتتنازل عن مدفوعات الين، فتحمي كلا الشركتين نفسها من خطر تغيير الصرف دون الحاجة إلى قصر نشاطها في بلدها.

2-2 تسيير مخاطر سعر الفائدة: تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة للتغير في مستوى أسعار السوق وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم لاعتماد قيمة أكبر من الأصول والخصوم على قيمة سعر الفائدة السائد في السوق وتظهر مخاطر أسعار الفائدة في اتجاهين هما:

- التغيرات في أسعار الفائدة في سوق العملات والمتمثلة في العائد على استثمار وبيع العملات الأجنبية وعملاء هذا السوق هم المشترون والبائعون.
- التغيرات في أسعار الفائدة في السوق النقدي والمتمثلة في العائد على استعمال الأموال، وعملاء هذا السوق هم المقرضون والمقترضون.

من بين الأساليب المعتمدة في تسيير مخاطر سعر الفائدة " أسلوب إدارة فجوة حساسية الاستثمار، أو استبدال القروض أو تقويم سعر الفائدة:

➤ **أسلوب إدارة فجوة حساسية الاستثمار:** ونعني به مقارنة الأصول البنكية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم البنكية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، ويتم حساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية

$$ISGAP = ISA - ISC$$

حيث: فجوة حساسية الفائدة
ISGAP
الأصول البنكية ذات الحساسية للفائدة
ISA
الخصوم البنكية ذات الحساسية للفائدة
ISC

إذا كان $ISA - ISC > 0$: ناتج المعادلة موجب، ويعني هذا أن البنك يمتلك أصول حساسية بعدد وضع استثماري مفضل.
 $ISA - ISC < 0$: ناتج المعادلة سالب يعني هذا أن البنك يمتلك خصوم حساسية غير مفضل من وجهة النظر.

➤ **استبدال القروض أو تعويم سعر الفائدة:** بالنسبة إلى ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل فتظهر بوضوح بالنسبة للقروض ذات الأجل الطويلة ويمكن التغلب على هذه المخاطر بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل يتجدد لعدة مرات، ويحمل سعر الفائدة يتمشى مع المستويات السائدة عند إقرار التجديد كما يمكن الاتفاق مع العميل على سعر الفائدة متحرك أو ما يسمى بتقويم سعر الفائدة على القرض بمعدل آخر مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على نوع معين من الوقائع